محاضرة ((١٦))

جامعة البصرة / كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية / المرحلة الرابعة / جغرافية العراق

مدرس المادة / د. مها شاكر

الفصل العاشر

الصناعـة

تطور الصناعة في العراق

كانت الصناعة العراقية في بداية القرن التاسع عشر تقتصر على الصناعات اليدوية المتمثلة بصناعة مواد البناء والنجارة والحدادة والصياغة وصناعة العربات التي تجرها الحيوانات والأدوات الزراعية البسيطة .

ظهرت الصناعات الألية في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر . ويبدو أن عاملين رئيسين ساعدا على قيامها :

العامل الأول : هو عجز الحرف اليدوية المحلية من تلبية الطلب المتزايد من السلع بسبب اتساع السوق المحلية ، وعدم امكانية توفير السلع بنفس الخصائص والأسعار لما يماثلها من السلع المستوردة . وهذا ما دفع نامق باشا والي بغداد العثماني الى اقامة معمل لإنتاج الملابس العسكرية في عام ١٨٩٤.

العامل الثاني : هو تطور علاقات العراق الاقتصادية مع الدول الصناعية الرأسمالية في نهاية العهد العثماني وحاجة تلك الدول الى المواد الأولية ، مما تطلب تحويل الفائض من بعض المنتجات المحلية وبخاصة الزراعية والحيوانية إلى سلع أكثر صلاحية للتصدير ، فقامت بعض الصناعات الأولية لتحضير الصادرات مثل كبس التمور وعرق السوس وغسل الأصواف وغيرها .

بعد الحرب العالمية الأولى توفرت ظروف مشجعة على توسع النشاط الصناعي ، اذ اهتمت القوات البريطانية المحتلة بتعبيد بعض الطرق وانشاء خط السكك الحديد يربط بين البصرة وبغداد ، كما قامت بتوسيع ميناء المعقل ، وكان هدفها من ذلك استغلال الثروات الطبيعية للعراق وجعله سوقاً تحصل منه على المواد الاولية وتصدر اليه سلعها المصنعة ، الا أن تلك الاجراءات ساعدت على قيام بعض الصناعات في العراق ، كما أن اكتشاف النفط واستثماره كان عاملاً آخراً وفر دخلاً جديداً ومصدراً لرأس المال لاستثماره في التنمية الاقتصادية ، فضلا عن كونه مصدراً مهماً للطاقة .

نمت الصناعة في العراق بشكل ملموس بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهر العديد من مصانع طحن الحبوب والنسيج والسكاير والشخاط ، وصناعة مواد البناء علاوة على صناعة دبغ الجلود والأحذية ، ويرجع ذلك إلى اتساع السوق المحلية ، وسياسة الحكومة في دعم الصناعات ، مما شجع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية .

وخلال الخمسينات من القرن العشرين بدأت فترة الانتعاش الصناعي في العراق ويعود ذلك إلى زيادة مدخولات العراق المالية من عائدات النفط ، وإنشاء مجلس الأعمار عام ١٩٥٠ الذي تبني مسؤولية التنمية

الاقتصادية في البلاد ، مما شجع على تطور الصناعة ، وانشاء بعض الصناعات مثل صناعة الكهرباء وتصفية النفط وصناعة السكر والاسمنت والسكاير والنسيج وغيرها.

وبعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨تم الغاء مجلس الأعمار ، وتشكلت لأول مرة وزارة الصناعة والتخطيط ومجلس التخطيط المركزي ، وأسند إلى تلك المؤسسات مهمة التخطيط والتنمية الصناعية ، وتم انشاء عدد من المشاريع الصناعية ، وحدث توسع مفاجئ في حجم ونشاط القطاع الصناعي العام على أثر التأميم الذي جرى في عام ١٩٦٤ والذي شمل حوالي (٢٧) شركة صناعية كبيرة .

وحصل في بداية السبعينات من القرن العشرين تغير نوعي في السياسة الاقتصادية ، حيث توجهت الحكومة العراقية نحو تعجيل التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص بوصفها الركيزة الأساسية التي تساعد على النهوض بالمجتمع العراقي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وجرى التوزيع اللامركزي للصناعة في مختلف محافظات العراق ، كما جرى التأكيد على الدور القيادي للقطاع العام في عملية التنمية ومسؤولية قيادة القطاعين الخاص والمختلط .

وبناء على ذلك فقد تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين فيها ، اذ أن عدد المنشآت الصناعية في عام ١٩٦٠ كان (٨٨١) منشأة يشتغل فيها (٧٢٣٥٩) عاملاً ، وازداد هذا العدد في عام ١٩٧٧ الى (١٥٤٨) منشأة فيها (١٥٠١٠٠) عاملاً ، فيما اصبح عدد المنشآت الصناعية (١٠٦١٦)منشأة في عام ٢٠٠٥، وبلغ عدد العاملين فيها (١٨٠،٦٤٤) عاملاً ، أما مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي في عام ٢٠٠٠ فقد بلغت ١٤%.

مقومات الصناعة في العراق

يتطلب وجود الصناعات الحديثة عوامل عدة وإمكانات أساسية ، وفيما يأتي ملخص لمقومات الصناعة في العراق :

١- المواد الأولية :

تعد من الركائز الأساسية لقيام الصناعة ، وتتوفر في العراق مواد أولية نباتية وحيوانية ومعدنية .

فالمواد الأولية النباتية تساعد على قيام الصناعات الغذائية والمنسوجات القطنية وصناعة الورق والأثاث ، وتساعد المواد الأولية الحيوانية على قيام صناعة الألبان والمنسوجات الصوفية والجلود .

أما المواد الأولية المعدنية فهي أم أن تكون فلزية أو لافلزية ، وتتوفر في العراق المعادن اللافلزية كالنفط والكبريت والفوسفات والأحجار والرمل والحصى التي تساعد على قيام الصناعات البتروكيمياوية وصناعات المواد الإنشائية .

٢- القوى الحركة :

تشتمل على النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية التي تتوفر جميعها في العراق ، وتستعمل حالياً في تشغيل المنشآت الصناعية فيه.

٣ - الايدي العاملة:

تحدد تأثير الأيدي العاملة في الصناعة بعددها ومستوى كفاءتها ، ويتوقف عدد العمال على عدد السكان في العراق ، بينما تتوقف الكفاءة على درجة تدريبهم وخبرتهم الفنية ومهاراتهم في العمل ، وان الأيدي العاملة

متوفرة في العراق . وبغية رفع كفاءتها قامت الحكومة بزيادة عدد المدارس الصناعية والمعاهد الفنية وكليات الهندسة والتكنولوجيا ، مما يساعد على توفر الكوادر المتخصصة في معظم القطاعات الصناعية .

٤- رؤوس الاموال :

تحتاج الصناعة الى رؤوس أموال كبيرة لأنشاء المصانع وتجهيزها بالآلات والمعدات اللازمة ودفع الاجور والرواتب ، وأن العراق لا يفتقر الى رأس المال اللازم لقيام الصناعة ، وقد تركزت سياسته الاقتصادية على استثمار عائدات النفط في أقامه المشاريع المختلفة ، واستيراد متطلبات تطوير القطاع الصناعي من السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج الأخرى ، وبناء على ذلك فان العراق لا يعاني من عقبة في هذا الجانب .

٥- طرق النقل :

ينبغي أن يواكب الصناعة وجود شبكة متكاملة من الطرق الحديثة التي تربط بين مراكز الانتاج ومراكز الاستهلاك ، كما تربط بين مناطق المواد الخام والمناطق الصناعية ، وقد تطورت شبكة النقل في العراق لربط جهاته المختلفة مع بعضها وربط العراق مع الدول المجاورة .

٦- السوق :

يعد وجود السوق لتصريف المنتجات الصناعية عاملاً أساسية للاستمرار بإنتاجها ، وتكون السوق على نوعين :

- السوق الداخلية التي تهدف إلى سد الحاجة المحلية ، والتي تعتمد قوتها الشرائية واستهلاكها للسلع على عدد السكان ومستواهم المعاشي ، حيث ازداد عدد سكان العراق وارتفع مستواهم المعاشي وازداد طلبهم على السلع ، مما ساعد على قيام الصناعات المختلفة في البلاد .

أما النوع الثاني فهو:

- السوق الخارجية (الدولية) التي تهدف إلى تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج ، وتتمثل بالسوق العربية وبعض الدول الآسيوية والافريقية التي تستورد بعض المنتجات الصناعية ، مما حفز القطاع الصناعي على النمو والتطور .

٧- سياسة التصنيع :

قامت الحكومة العراقية بتوسيع الصناعات وتوزيع المنشآت الصناعية على المحافظات ، لتوفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد فيها ، كما قامت بحماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية ، وشجعت الصناعات القائمة على استثمار الموارد الطبيعية المحلية وتصدير الفائض من انتاجها الى الخارج ، كما قدمت التسهيلات والقروض للقطاع الخاص والمختلط لأنشاء المشاريع الصناعية .

خصائص النشاط الصناعي في العراق

يمكن اجمال خصائص النشاط الصناعي في العراق بالاتي :

١- أن معظم الصناعات العراقية هي صناعات استهلاكية ، وهذه صفة بارزة في صناعات البلدان النامية . فالصناعات الغذائية والمنسوجات احتلت المرتبة الأولى سواء في عدد منشآتها أم في عدد العاملين فيها ، حيث بلغ عدد المنشآت الكبيرة لتلك الصناعات (١٧٩) منشأه في عام ٢٠٠٥ ، وتشكل نسبة (٤٣,٦%) من

اجمالي المنشآت الكبيرة في العراق ، فيما بلغ عدد العاملين فيها (٤٢٠٤٥) عاملاً وبنسبة (٢٥,٣%) من مجموع العاملين في تلك المنشآت .

٢- أن عدد المنشآت الكبيرة التي تستخدم (٣٠) عاملاً فأكثر وتستثمر(١٠٠) ألف دينار فأكثر ، وكذلك عدد العاملين فيها ، يكون محدوداً نسبياً مقارنة بعدد المنشآت الصغيرة التي تستخدم أقل من (١٠) أشخاص ورأس مالها أقل من (١٠٠) ألف دينار ، ومقارنة بعدد العاملين فيها ، ففي عام ٢٠٠٥ بلغ عدد المنشآت الكبيرة في العراق(٤١١) منشأة يعمل فيها (١٦٦،٢٤٥) عاملاً ، فيما بلغ عدد المنشآت الصغيرة (١١٦٢٠) منشأة يعمل فيها (٤٦٤٩٤)عاملاً ، ويعود ذلك الى أن المنشآت الكبيرة تحتاج إلى رأسمال كبير ومهارة عالية في تشغيلها وادارتها على عكس المنشآت الصغيرة التي لا تتطلب رأسمال كبير ومهارة عالية كما ان فشلها لا يؤدي الى مخاطر اقتصادية كبيرة .

٣- انخفاض نسبة الأيدي العاملة التي تشتغل في الصناعة مقارنة بتلك التي تشتغل في الزراعة ، اذ بلغ عدد العاملين في الصناعات التحويلية والاستخراجية (٢٤٧،٧١٨) نسمة بموجب تعداد ١٩٩٧ ، في حين بلغ عدد العاملين في الزراعة (٩٢٥,٣٨٨) نسمة .

٤ - تتوزع القطاعات الصناعية المختلفة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط ، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص أقدم من القطاع العام في تاريخ الصناعة العراقية ، الا أن القطاع العام يسيطر على الصناعات الرئيسة في الوقت الحاضر مثل صناعة الحديد والصلب والأسمدة والاسمنت وتكرير النفط والصناعات المعدنية الأساسية ، وان حجم رأس المال المستثمر في هذه الصناعات كبير ، فضلاً عن كثرة عدد العاملين فيها .

أما القطاع الخاص فأن عدد منشأته أكثر من القطاع العام ، ولكنها أصغر حجماً سواء في رأس المال المستثمر أم في عدد العاملين فيها .

ففي سنة ٢٠٠٥ بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التابعة القطاع العام (٦٩) منشأة ، وبلغ عدد العاملين فيها (١١٩,٤٤٢) عاملا ، بينما بلغ عدد المنشآت التابعة للقطاع الخاص والمختلط (٣٨٢) منشأة يعمل فيها (٢٣,٤٠٨) عاملاً .

٥- يكون التركز الصناعي في مناطق محدودة من العراق ، اذ أن معظم المنشآت الصناعية تتركز في محافظات بغداد ونينوى والبصرة ، أذ بلغ عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة في عام ٢٠٠٥ في هذه المحافظات (٣٠,٨٥,٢٨) منشأة على التوالي ، وتشكل نسبة (٣٦,٨%، ٣٠,٦%) من اجمالي المنشآت المتوسطة والصغيرة في العراق وعلى التتابع .

وبالرغم من اهتمام الدولة بإزالة ظاهرة التركز الصناعي ، والتأكيد على توزيع الصناعات بين مختلف المحافظات ، بحيث يكون النمو الاقتصادي والاجتماعي غير مقتصر على محافظة دون اخرى ، الا أن التركز الصناعي لايزال في تلك المحافظات (بغداد ، نينوى، البصرة) .

٦- أن هيمنة الصناعات الخفيفة والاستهلاكية يجعل الصناعة العراقية تعتمد في قيامها على ما تستورده من وسائل الانتاج من الخارج ، الأمر الذي يعرضها الى التوقف وعدم توفير القدرات الذاتية لتطويرها .